

أين كانت السنة النبوية قبل صحيح البخاري؟

إعداد الأستاذ: معتر عبد الرحمن

(تخصص السنة النبوية وحجيتها)

أولاً: ثبوت التدوين في عهد النبي ﷺ والقرن الأول الهجري:

صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التي كان يسميها الصادقة وقال عنها " هَذِهِ الصَّادِقَةُ، فِيهَا مَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِيهَا أَحَدٌ " .

يقول الدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه السنة قبل التدوين - باختصار - " .فقد نقل إلينا الإمام أحمد محتواها في " مسنده " ، كما ضمت كتب السنن الأخرى جانباً كبيراً منها، ولهذا الصحيفة أهمية علمية عظيمة، لأنها وثيقة علمية تاريخية، تثبت كتابة الحديث النبوي الشريف، بين يدي رسول الله ﷺ وبإذنه " ، ويعلق الدكتور في الهامش: " انظر (مسند عبد الله بن عمرو وصحيفته الصادقة): ص ٦٧١ حيث أحصى السيد محمد سيف الدين عlish أحاديث الصادقة، فكان منها:

- ٢٠٢ حديثاً من أصل ٦٣٢ حديثاً رواها الإمام أحمد في " مسنده " عن عبد الله بن عمرو .
- ٨١ و ٢٣٢ حديثاً من أصل ٢٣٢ حديثاً رواها أبو داود في " سننه " عن عبد الله بن عمرو .
- ٥٣ و ١٢٨ حديثاً من أصل ١٢٨ حديثاً رواها النسائي في " سننه " عن عبد الله بن عمرو .
- ٦٥ و ١١٧ حديثاً من أصل ١١٧ حديثاً رواها ابن ماجه في " سننه " عن عبد الله بن عمرو .
- ٣٥ و ٨٩ حديثاً من أصل ٨٩ حديثاً رواها الترمذي في " سننه " عن عبد الله بن عمرو .

ثم عدد الدكتور الخطيب أيضاً أخبار صحف العديد من الصحابة التي دونت على عهد رسول الله ﷺ، مثل صحيفة جابر بن عبد الله وكتب عبد الله بن عباس رضي الله عنهم أجمعين .

كما ذكر توثيق صحيفة التابعي الجليل همام بن منبه (٤٠ - ١٣١ هـ) والذي لقي أبا هريرة وكتبها عنه وأسميت بـ (الصحيفة الصحيحة): " وقد وصلتنا هذه الصحيفة كاملة، كما رواها وَدَوَّهَا همام عن أبي هريرة، فقد عَتَرَ على هذه الصحيفة الدكتور المحقق محمد حميد الله في مخطوطتين متماثلتين في دمشق وبرلين .

وتزداد ثقتنا بصحيفة همام حينما نعلم أن الإمام أحمد قد نقلها بتمامها في " مسنده " ، كما نقل الإمام البخاري عدداً كثيراً من أحاديثها في " صحيحه " في أبواب شتى (راجع " صحيفة همام " : ص ٢١ - ٢٣ حيث وصف الدكتور حميد الله المخطوطتين) . انتهى

من (السنة قبل التدوين). ومع العلم بأن وفاة أبي هريرة كانت في عام ٥٩ هـ، فهذا يثبت أن التدوين قد بدأ مبكراً في القرن الأول.

وقد ذكر الدكتور أحمد عمر هاشم في ورقته البحثية (كتابة السنة النبوية في عهد النبي ﷺ والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية) نحواً من ذلك عن الصحيفة الصادقة، وعن صحيفة أنس بن مالك وصحيفة همام بن منبه.

وأضاف ذكر صحيفة سعد بن عباد الأنصاري وصحيفة سمرة بن جندب، وكذلك السيد مناظر أحسن كيلاني ذكر الصادقة وصحيفة أنس بن مالك، يقول السيد مناظر كيلاني " بل توجد صحيفة أخرى للصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه لأحاديث رسول الله ﷺ وكان أنس يقول " إني عرضتها على رسول الله " .

وأورد الدكتور الخطيب ذكراً لسعي أمير مصر عبد العزيز بن مروان (ت ٨٥ هـ) لجمع السنة وتدوينها تدويناً رسمياً، ناسباً ذلك القول لإمام مصر ومحدثها الليث بن سعد، وأن الأمير طلب هذه المهمة من كثيرين بن مرة المتوفى بين عام (٧٠ و ٨٠ هـ)، وإن لم يثبت هل استجاب كثير بن مرة أم لا، ولكن الدلالة واحدة.

" ونقول الآن بعد هذا الخبر: إذا ثبتت استجابة كثير بن مرة لطلب أمير مصر، فيعني هذا أن بعض الحديث النبوي قد دُوِّنَ رَسْمِيًّا في منتصف العقد الهجري الثامن قبل انقضاء القرن الأول. وعلى أية حال، فإن اهتمام أمير مصر بحديث رسول الله ﷺ وتدوينه يزيدنا ثقة بأن التدوين قد سار جَنْبًا إِلَى جَنْبٍ مع الحفظ، ولم يتأخر قط إلى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، فيكون شرف المساهمة في تدوين الحديث، قد كلل الوالد الأمير والابن الخليفة البار، ويكون لهما جَمِيعًا شرف العمل لحفظ الحديث وتدوينه رَسْمِيًّا ". انتهى من (السنة قبل التدوين).

ثانياً: عمر بن عبد العزيز والتدوين الرسمي:

من المفهوم جداً أن نقرأ عن خلاف أو نزاع عن بقاء السنة بدون تدوين حتى نهاية القرن الأول ومطلع القرن الثاني الهجري حيث تولى الخليفة عمر بن عبد العزيز الحكم والمعروف بسعيه لجمع الحديث النبوي، وما ذكرت مختصراً له عالياً إنما ناقشه أهل العلم ورتبوه وذكره في المصنفات المتأخرة رداً على هذا الزعم، ولكن غير المفهوم تماماً أن يتم تجاوز عصر عمر بن عبد العزيز نفسه ليقال أن السنة لم تدوّن إلا على عهد البخاري في مطلع القرن الثالث الهجري، ليسقطوا بذلك قرناً كاملاً جديداً من تاريخ التدوين بعد أن أسقطوا القرن الأول.

وقد أفرد الدكتور الخطيب فصلاً كاملاً في كتابه بعنوان (خدمة عمر بن عبد العزيز للسنة) يرصد فيه أدلة وروايات قيام عمر بن العزيز بهذه المهمة العظيمة في خلافته القصيرة بين عامي ٩٩ هـ و ١٠١ هـ، أي قبل ميلاد البخاري بحوالي قرن كامل، وذكر نحواً من ذلك أيضاً الدكتور أحمد عمر هاشم في دراسته المذكورة آنفاً، وسأنتقل هنا لنفسي وللقراريء الكريم مقتطفات بسيطة توضح الحدث من كتاب الدكتور الخطيب فقط لعدم التكرار، وبالقطع مسألة تدوين عمر بن عبد العزيز للسنة مشهورة وليست مقتصرة على المصادر التي أنتقيتها لهذه الدراسة التي أذكر باستمرار أنها محاولة مسلم عامي لفهم بعض جوانب ما يثار حول السنة النبوية.

" وكان فيما كتب إلى أهل المدينة: «انظروا حديث رسول الله ﷺ فَاكْتُبُوهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ، وَدَهَابَ أَهْلِهِ » (سنن الدارمي

: ص ١٢٦ ج ١، وقارن بـ " المحدث الفاضل " نسخة دمشق: ص ٤: آج ٤ وقارن بكتاب " الأموال " : ص ٣٥٨، ٣٥٩).

وكان في كتابه إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (١١٧ هـ) عامله على المدينة أن «اكتُبت إليّ بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ، وبحديث عمرة، فأبى قد حشيت دُرُوسَ العِلْمِ وَذَهَابَهُ» (سنن الدارمي: " ص ١٢٦ ج ١، وقارن بـ " طبقات ابن سعد": ص ١٣٤ قسم ٢ ج ٢ وبـ " الأموال " لابن سلام: ص ٥٧٨ وبـ " التاريخ الصغير " للبخاري: ص ١٠٥ و" تقييد العلم": ص ١٠٥). وفي رواية: «أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن (- ٩٨ هـ)، والقاسم بن محمد (- ١٠٧ هـ)، فكتبه له» (" مقدمة الجرح والتعديل": ص ٢١، والمراد أن يكتب له حديث عمرة، لأنها توفيت قبل سنة ٩٩ هـ)، السنة التي تولى فيها عمر بن عبد العزيز الخلافة، ووضح هذا في الخبر الذي قبله. وفي رواية: «فأبى خفت دُرُوسَ العِلْمِ وَذَهَابَ العُلَمَاءِ، وَلَا [يُقْبَلُ] إِلَّا حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ، ولْيُفْشُوا العِلْمَ وَلْيَجْلِسُوا حَتَّى يُعْلَمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ فَإِنَّ العِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا». (" فتح الباري": ص ٢٠٤ ج ١).

كما أمر ابن شهاب الزهري (- ١٢٤ هـ) وغيره بجمع السنن (انظر " جامع بيان العلم وفضله": ص ٧٦ ج ١)، وربما لم يكتب عمر بن عبد العزيز بأمر من أمرهم بجمع الحديث، فأرسل كتبًا إلى الآفاق يحث المسؤولين فيها على تشجيع أهل العلم على دراسة السنة وإحيائها، ومن هذا ما يرويه عكرمة بن عثمان قال: سَمِعْتُ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ فَأَمُرُوا أَهْلَ العِلْمِ أَنْ يَنْشُرُوا العِلْمَ فِي مَسَاجِدِهِمْ، فَإِنَّ السُّنَّةَ كَانَتْ قَدْ أُمِيتَتْ» (" المحدث الفاضل": ص ١٥٣).

وقد اعتبر علماء الحديث تدوين عمر بن عبد العزيز هذا أول تدوين للحديث ورددوا في كتبهم هذه العبارة: «وَأَمَّا ابْتِدَاءُ تَدْوِينِ الحَدِيثِ فَإِنَّهُ وَقَعَ عَلَى رَأْسِ المِائَةِ فِي خِلافةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ» أو نحوها.

ويفهم من هذا أن التدوين الرسمي كان في عهد عمر بن عبد العزيز، أما تقييد الحديث وحفظه في الصحف والرقاع والعظام فقد مارسه الصحابة في عهد رسول الله ﷺ، ولم ينقطع تقييد الحديث بعد وفاته ﷺ، بل بقي جنبًا إلى جنب مع الحفظ حتى قيض الله للحديث من يودعه في المدونات الكبرى.

وقد ذكرت في النقطة السابقة ما ورد عن سعي والد عمر بن عبد العزيز لتدوين الحديث.

ثالثا: حركة التصنيف والتدوين في القرن الثاني الهجري:

ومما لا شك فيه لعاقلة أن الزمان بين عمر بن العزيز وبين البخاري لم يكن خاليا من التصنيف والجمع والكتابة بعدما تدرج توسع الكتابة والتدوين بين العمل الفردي في عهد النبي ﷺ إلى التدوين الرسمي الذي تتبناه الدولة في عهد عمر بن العزيز مرورًا بعهد الصحابة وكبار التابعين الذين زاد فيهم حراك التدوين متناسبا تناسبًا عكسيا مع علة الكراهة وهي مخافة اختلاط القرآن بالسنة والانشغال عنه.

" ولم يلبث التدوين المبوب أن انتشر، فجمعت الأحاديث في الجوامع والمصنفات، كجامع معمر بن راشد (١٥٤ هـ)، وجامع سفيان الثوري (١٦١ هـ)، وجامع سفيان بن عيينة (١٩٨ هـ)، وكمصنف عبد الرزاق (٢١١ هـ)، ومصنف حماد بن سلمة (١٦٧ هـ)، ووضع الإمام مالك كتابه (الموطأ)، وهو أصح التأليف آنذاك، لكن أحاديثه قليلة قدرت بخمسائة حديث، وقد ذكر فيه أقوال الصحابة والتابعين، وقلده كثير من الناس حتى بلغت الموطآت الأربعين وعُني مالك بانتقاء أحاديث الموطأ، حتى قال الإمام الشافعي: ما على أديم الأرض بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك.

وقد أخرجوا في هذه التأليف الحديث المرفوع والموقوف والمقطوع، لأنهم قصدوا جمع الحديث للمحافظة عليه، فلذلك توسعوا وذكروا في المسألة كل ما ورد ونقلوه بأسانيدهم إلى قائله " (موقع مقالات الشبكة الإسلامية)

ثم تأمل معي ما يلي وتدرج معه بحدوء: " لم يلبث هذا التيار من النشاط العلمي وكتابة الحديث أن طالع العالم بمدونات حديثة مختلفة على يدي أبناء النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وقد ظهرت تلك المصنفات والكتب في أوقات متقاربة، وفي مناطق مختلفة من الدولة الإسلامية، فبعد أن كان أهل الحديث يجمعون الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس، أصبحوا يرتبون الأحاديث على الأبواب، وكانت هذه المصنفات تشتمل على السنن وما يتعلق بها، وكان بعضها يُسَمَّى مُصَنَّفًا وبعضها يُسَمَّى جَامِعًا أو مَجْمُوعًا وغير ذلك. وقد اختلف في أول من صنف وَبَّوَّبَ، ف قيل عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج البصري (- ١٥٠ هـ) بمكة، ومالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩ هـ) أو محمد بن إسحاق (- ١٥١ هـ) بالمدينة المنورة، وصنف بها محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (٨٠ - ١٥٨ هـ) " موطأ " أكبر من " موطأ مالك "، والربيع بن صُبَيْح (- ١٦٠ هـ) أو سعيد بن أبي عروبة (- ١٥٦ هـ) أو حماد بن سلمة (- ١٦٧ هـ) بالبصرة، وسفيان الثوري (٩٧ - ١٦١ هـ) بالكوفة، ومعمر بن راشد (٩٥ - ١٥٣ هـ) باليمن، والإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (٨٨ - ١٥٧ هـ) بالشام، وعبد الله بن المبارك (١١٨ - ١٨١ هـ) بخراسان، وهُشَيْم بن بشير (١٠٤ - ١٨٣ هـ) بواسط، وجرير بن عبد الحميد (١١٠ - ١٨٨ هـ) بالري، وعبد الله بن وهب (١٢٥ - ١٩٧ هـ) بمصر، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم، وقد كان هذا التصنيف بالنسبة إلى جمع الأبواب وضمها إلى بعضها في مؤلف أو جامع، وأما جمع حديث إلى مثله في باب واحد، فقد سبق إليه التابعي الجليل عامر الشعبي (١٩ - ١٠٣ هـ)، الذي يُروى عنه أنه قال: «هَذَا بَابٌ مِنَ الطَّلَاقِ جَسِيمٌ، إِذَا اعْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ وَرَثَتْ» ، وساق فيه أحاديث.

وكان معظم هذه المصنفات، والمجاميع بضم الحديث الشريف وفتاوى الصحابة والتابعين، كما يتجلى لنا هذا في " موطأ الإمام مالك بن أنس "، ثم رأى بعضهم أن تفرد أحاديث النبي ﷺ في مؤلفات خاصة، فألفت المسانيد، وهي كتب تضم أحاديث رسول الله ﷺ بأسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين، تجمع فيها أحاديث كل صحابي - ولو كانت في مواضيع مختلفة - تحت اسم مسند فلان، ومسند فلان، وهكذا.

وأول من ألف المسانيد أبو داود سليمان بن الجارود الطيالسي (١٣٣ - ٢٠٤ هـ) وتبعه من عاصره من أتباع التابعين وأتباعهم، فصنف أسد بن موسى الأموي (- ٢١٢ هـ)، وعبيد الله بن موسى العبسي (- ٢١٣ هـ)، ومسدد البصري (- ٢٢٨ هـ) ونعيم بن حماد الخزاعي المصري (- ٢٢٨ هـ)، واقتفى الأئمة آثارهم، كأحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، وإسحاق بن راهويه (١٦١ - ٢٣٨ هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (١٥٦ - ٢٣٩ هـ) وغيرهم.

ويعتبر " مسند الإمام أحمد بن حنبل " - وهو من أتباع أتباع التابعين - أوفى تلك المسانيد وأوسعها.

جمع هؤلاء الحديث ودونوه بأسانيد، واجتنبوا الأحاديث الموضوعية، وذكروا طُرُقًا كثيرة لكل حديث، يتمكن بها جهاذة هذا العلم وصيارفته من معرفة الصحيح من الضعيف، والقوي من المعلوم، مما لا يتيسر لكل طالب علم، فرأى بعض الأئمة أن يصنفوا في الحديث الصحيح فقط، فصنفوا كتبهم على الأبواب، واقتصروا فيها على الحديث الصحيح، وظهرت " الكتب الستة " في هذا العصر، عصر أتباع

أتباع التابعين، وكان أول من صنف ذلك الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)، ثم الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (٢٠٤ - ٢٦١ هـ)) انتهى من كتاب (السنة قبل التدوين).

تأمل كيف كان الحال قبل البخاري ومسلم، تأمل ما الذي سبقهم والذي جمع وكتب وصنف ورتب قبل أن يولدوا ، لتدرك أن الذي بين البخاري ومسلم وبين الصحابة ليست عقودا من الهواء والضيق كما يوهم البعض ، تأمل في كل ما سبق في هذا الفصل لتدرك أن القول بأن البخاري هو أول من دَوّن الحديث هي كذبة صرفة ممجوجة وغش هدفه التشويش وبناء نتائج مريضة على مقدمات باطلة ، بطلانها يغني عن إبطالها ، وكما سبق ، فإن البخاري أول من صنف كتابا يقتصر على ذكر الحديث الصحيح ، وليس أول من صنف أو أول من دون في كل علم الحديث، بل للبخاري كتب أخرى ككتب غيره ، وإنما كتابه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) المشهور بصحيح البخاري تميز فقط عما سبقه من المصنفات وعن مصنفات البخاري الأخرى بأنه أول من جمع الصحيح فقط بين دفتي كتاب، والفارق كبير في المعلومة والنتائج المترتبة عليها كما ترى.

وقد بدأت في المنشورات السابقة بتوضيح كذب دعوى تأخر التدوين حتى القرن الثالث وثبوته في القرن الأول والثاني لأبين مدى تخافت هذه العبارة الغريبة التي تتوارد على الألسنة والصفحات بلا أي أساس، وقد تبين أن التدوين قد أصبح رسميا أصلا في نهاية القرن الأول مع وجوده خلاله، فهل لو افترضنا - مجرد افتراض - أن التدوين الرسمي كان هو أول تدوين، فهل يعني هذا احتمالية ضياع السنة قبل عهد عمر بن عبد العزيز للاعتماد على الحفظ دون التدوين!

رابعاً: أسانيد القرن الأول:

مما نغفله عند الحديث في هذه المسألة أننا نقيس الحفظ في القرن الأول على ما نراه من أسانيد طوال في كتب الحديث المتأخرة ، ورغم أن هذا ليس معجزا لا سيما في هذا الجيل قريب العهد بمن كانوا يحفظون المعلقات والقصائد المنظومة من مئات الأبيات رغم أن أكثرهم لا يعلمون الكتابة أصلا ، ويحفظون الأنساب الطوال ويتخصص بعضهم فيها ، ثم حفظوا القرآن الكريم بقرائه وتجويده بشكل سابق أو مواز لتدوينه في عهد النبي ﷺ بعد انتشار الكتابة في عهده وتكاثر عدد الكتبة، رغم هذا فينبغي أن ندرك أن الأسانيد في القرن الأول لم تكن بهذا الطول كي يبدو حفظها معجزا ، فلو فرضنا من جديد أن القرن الأول كان خاليا من التدوين - وقد أثبتنا خلاف ذلك - فالسند كان سهل الحفظ ، فيه بين المحدث وبين النبي صلى الله عليه وسلم رجلا أو اثنين ، فإن كان البخاري في مطلع القرن الثالث الهجري قد استطاع أن يروى بعض الثلاثيات (أي أحاديث بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة فقط وهم معمرون بالطبع) فما بالناس بالقرن الأول.

كما أن هذا الكثير من الصحابة قد امتد بهم العمر إلى بعد منتصف هذا القرن ويزيد ، منهم المكثرون في الرواية عن النبي ﷺ ، وفي هذا أيضا تقصير للسند وحفظ للحديث في القرن الأول ، فوجودهم يصعب الاختلاق عليهم ، ويكثر تلاميذهم ومن يتلقى عنهم وهذا يسهل كشف الخطأ وسوء الحفظ ، فالسيدة عائشة رضي الله عنها مثلا والتي روت الكثير من الأحاديث عن النبي ﷺ توفيت عام ٥٧ هـ أو ٥٨ هـ (سير أعلام النبلاء) ، وكذلك أبو هريرة رضي الله عنه توفي في نفس العام تقريبا أو بعدها بعام (سير أعلام النبلاء) ، ومات عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عام ٦٥ هـ (سير أعلام النبلاء) ، ومات أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عام ٧٤ هـ (سير أعلام النبلاء).

(النبلاء) ، ومات جابر بن عبد الله رضي الله عنه نحو عام ٧٨ هـ (سير أعلام النبلاء)، ومات عبد الله بن عباس رضي الله عنه حبر الأمة عام ٦٨ هـ (سير أعلام النبلاء) ، ومات أنس بن مالك رضي الله عنه عام ٩٣ هـ (سير أعلام النبلاء).

وقد تخيرت هذه الأسماء من بين المعمرين الكثر لكثرة ما رووه عن النبي ﷺ وهو ما يمثل نسبة كبيرة من الأحاديث الواردة في كتب السنة، فهم الذين رووا جل السنة، قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: " ستة من أصحاب النبي ﷺ أكثروا الرواية عنه وعمروا: أبو هريرة، وابن عمر، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وأنس، وأبو هريرة أكثرهم حديثا، وحمل عنه الثقات ". (مقدمة ابن الصلاح)، " .فقد روى عنه ﷺ سبعة من الصحابة، لكل منهم أكثر من ألف حديث، وأحد عشر صحابيا، لكل واحد منهم أكثر من مائتي حديث، وواحد وعشرون صحابيا، لكل واحد أكثر من مائة حديث، وأما أصحاب العشرات فكثيرون، يقربون من المائة، وأما من له عشرة أحاديث أو أقل من ذلك فهم فوق المائة. وهناك نحو ثلاثمائة صحابي روى كل واحد منهم عن الرسول ﷺ حديثا واحداً ". (السنة قبل التدوين).

أخذا في الاعتبار أن هذه الأعداد ليست أعداد المتون ولكن أعداد الأسانيد والطرق المؤدية للمتن، فالمتن الواحد قد يكون له عشرات الأسانيد كلها معدودة ضمن تلك الأعداد الكلية.

خامسًا: الوثيقة المسموعة مقابل الوثيقة المكتوبة:

وبعدما تبين أن الوثيقة المكتوبة لم تكن غائبة في القرن الأول والثاني كما يزعم الزاعمون بل ظهرت الكتب والمصنفات الكاملة خلالهما، وبعدما أوضحنا أن حفظ الأحاديث في فترة ما قبل التدوين الرسمي في أواخر القرن الأول لم يكن أمرا صعبا، نتطرق إلى الوثيقة المسموعة نفسها ومدى مكافئتها للوثيقة المكتوبة.

إن افتراض مقدمة خاطئة ثم بناء نتيجة عليها يجعلها بالضرورة خاطئة، فافتراض أن الكتابة هي الوسيلة الوحيدة لحفظ الحديث – أو المعلومات عموما – ونقله ينبي عليه نتيجة خاطئة وهي أن ما نقل رواية وشفاهة ليس بشيء، بل إن الأمر في حقيقته بخلاف ذلك تماما.

فالرواية المسموعة تتعرض لكل أدوات النقد والتحقيق والمقارنة التي تتعرض لها الوثيقة المكتوبة، وأي تناقض واختلاف في النص يكتشف ويتم التعامل معه، وقد تم تفصيل هذا في الفصل الأول من الكتاب بما لا يتسع هنا، وتم مقارنة منهج المؤرخين العلمي في التعامل مع نوعي الوثائق مع منهج المحدثين، وتبين أن الوثيقة المسموعة إذا ما مرت بقواعد التحقيق الصارمة والتي وجدناها مشتركة بين منهج المؤرخين الحديث وبين منهج المحدثين مع زيادة حرص وأدوات في الثاني ، أقول قد أشرت إلى أنها في هذه الحالة لا تقل قيمة ووثوقية عن الوثيقة المكتوبة ، بل تمتاز بميزة إضافية وهي الحفاظ على اللفظ والمعنى وتجنب التصحيف والأخطاء الناتجة عن النسخ وتطور أسلوب الكتابة بين العصور، بالضبط كما ظلت الإجازة الشفهية للقرآن الكريم حافظة لأدق قواعد النطق والتلاوة حتى اليوم بجانب تدوينه في المصاحف ، ولو أعتمد النطق على المكتوب دون سماع وتلقي نسمع العجائب وتتغير المعاني كلية ، إن انتقال الرواية بالسمع والحفظ والتلقي لم يحل بين تحقيق الروايات بدقة تصل إلى استخراج اللفظ الواحد الشاذ من النص الطويل ، وكأنك بالضبط تنشر أمامك عددا من الوثائق المكتوبة وتقرأها.

وقد أجاد السيد أحسن مناظر كيبلاي التعليل على هذه المقدمة الخاطئة: " والحق أن الكتابة والحفظ كلاهما وسيلتان فطريتان لحفظ العلوم والتجارب، والواقع يشهد أن الأمور كما تحفظ بالكتابة تحفظ بالحفظ أيضا، مثاله القرآن الكريم أماكم، اقرأوا آية أو سورة من المصحف واسمعوا نفس الآية أو السورة من حافظ القرآن، فهل تجدون أي فرق في الاعتماد على هذا أو ذلك؟

فليست القضية أن أيهما -الكتابة أو الحفظ - يصلح أن يكون وسيلة لحفظ المعلومات، بل الحق أن استخدام أي الوسيلتين - سواء كانت الحفظ أو الكتابة - يَحْتَمِلُ حامله بعض المسؤوليات ، فلو قام بأداء هذه المسؤوليات كما ينبغي ، ولم يقصر في الأمور التي لا بد منها من ناحية الحيلة، فالأمور التي تحفظ بهذه الوسيلة تكتسب ثقة في نفوس أصحاب الفطرة السليمة، سواء كانت هذه الوسيلة الكتابة أم الحفظ، ولكن لو حصل فيه التقصير والغفلة في أداء هذه المسؤوليات لاشتبه ضمان الثقة تلقائيا، سواء استخدم الحفظ أو الكتابة، وهذه هي الحقيقة فقط ". انتهى من (تدوين الحديث).

وقد ذكرت في الفصل الأول في ملخص شروط الحديث الصحيح أن ضبط الراوي الذي يخرجه المحدث ويدرسه مداه قبل التحقيق قد شمل ضبط الصدر (الحفظ) وضبط الكتاب ، الذي يهتم بمدى حفاظ الراوي على كتبه ووثائقه من الدس والتبديل وما شابه والذي تكون نتائجه السلبية أشد فداحة من نتائج الوهم في الحفظ، نظرا للمكانة التي تكتسبها الوثيقة المكتوبة في العصور المتأخرة والتي من علوها وأهميتها قد أضعفت تصور أجيالنا لأهمية الحفظ ووثوقيته وساهمت في نشأة هذه المقدمة الخاطئة.

وقد أفرد السيد كيبلاي فقرات لذكر أمثلة من الأخطاء التي حدثت في التحديث بسبب أن الراوي كان يقرأ من الكتاب دون أن يتلقى سماعا ، وأيضا هناك أمثلة في كتب مصطلح الحديث كمقدمة ابن الصلاح أنقل منها: " وَمِمَّا أُلْتَصِحِّفُ فِي الْمَثْنِ: مَا رَوَاهُ ابْنُ هَيْبَةَ، عَنْ كِتَابِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ إِلَيْهِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ فِي الْمَسْجِدِ "، وَإِنَّمَا هُوَ بِالرَّاءِ " احْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ بِخُصٍّ أَوْ حَصِيرٍ حُجْرَةً يُصَلِّي فِيهَا "، فَصَحَّفَهُ ابْنُ هَيْبَةَ، لِكَوْنِهِ أَخَذَهُ مِنْ كِتَابٍ بَعِيْرٍ سَمَاعٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ التَّمْيِيزِ لَهُ.

وَبَلَعْنَا عَنِ الدَّارِقُطِيِّ فِي حَدِيثِ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: " رُمِيَ أَبِيُّ يَوْمَ الْأَخْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ، فَكَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " أَنَّ عُنْدَنَا قَالَ فِيهِ " أَبِي "، وَإِنَّمَا هُوَ " أَبِيُّ " وَهُوَ أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ ". انتهى من (مقدمة ابن الصلاح).

للرد على الشبهات